

**ضمانات القروض
الإسرائيلية
ومستقبل المعونة الأمريكية**

الامرام في ١٩٩٣

(٧)

وافق الرئيس بوش - لأسباب سياسية - على منح إسرائيل ضمانات لقروض قدرها عشرة مليارات دولار بغرض توطین المهاجرين السوفیت. وسیتم عرض هذا التشریع على الكونجرس فی شهر سبتمبر القادم رغم أن النتيجة معروفة مقدما. . فالكونجرس - كما قال بوكانان المرشح الجمهوری السابق للرئاسة الأمريكية - هو مستوطنة اسرائیلیة. ورغم الأهمية السیاسیة لهذا القرار فإننا سنقصر هذا المقال على تحلیل المعنى الاقتصادی لضمانات القروض وعلاقتها ببرنامج المعونة الأمريكية الخارجیة. باختصار فإن ضمانات القروض ستكون أحد النماذج الجدیة الهامة لبرنامج المعونة الخارجیة الأمريكي. وسیتزاید استخدام هذا النموذج فی المستقبل لأسباب اقتصادیة أمريکیة داخلیة. وسیکون أحد النماذج التی یمکن أن تستفید بها مصر خاصة وأن برنامج المعونة الأمريكي الحالی یتعرض لانتقادات

عديدة ستؤدي إلى تغيير طبيعة هذا البرنامج برمته . ولذلك يجدر أن ندرس بعض الجوانب الاقتصادية ل ضمانات القروض حتى نتجنب قطع أو تخفيض المعونة الأمريكية لمصر خلال فترة الرئاسة الأمريكية القادمة أو التي تليها على الأكثر . وسنعرض هذه الجوانب في النقاط التالية :

أولاً: توضح أرقام قياس الرأي العام الأمريكي أن غالبية الشعب الأمريكي لا توافق على برنامج المعونة الخارجية . . . وتقدر صحيفة «الوول ستريت جورنال» أن ٧٦٪ من الأمريكيين ضد المعونة الخارجية - بما فيها المعونة والضمانات لإسرائيل - وذلك رغم أن حجم المعونة الأمريكية انخفضت نسبته من ٣٪ من حجم الميزانية الأمريكية في الأربعينيات إلى ١٪ العام الحالي . وتعد هذه أقل نسب المعونة لأي من الدول الصناعية الكبرى .

ولقد قام حوار تحول إلى هجوم على برنامج المعونة في بداية الحملة الانتخابية الحالية بدأه بوكاتان ثم توجه المرشح المستقل روس بيرو .

ورغم أن حدة الهجوم قد خفت حالياً إلا أنه يتوقع أن يتجدد بعد الانتخابات حيث لابد وأن تواجه الإدارة الأمريكية الجديدة العجز الحالي في الميزانية ويقدر بأربعمائة مليار دولار بما يعنى ذلك من خفض الانفاق الداخلى والخارجى .

وقد شكل الرئيس بوش نفسه لجنة خاصة لدراسة برنامج المعونة الأمريكية أصدرت تقريراً توصي فيه بإعادة النظر في طبيعة البرنامج الخالي. وذكرت أن هذا البرنامج تتضارب أهدافه وتقل فاعليته ولا يتلاءم مع التغييرات العالمية التي حدثت خلال الأعوام الماضية، وذلك في وقت يتزايد الطلب فيه على المعونة الأمريكية من دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا ودول أخرى بلغ عددها ١١٧ دولة. في حين تحصل إسرائيل ومصر على أكثر من ثلث ميزانية المعونة الخارجية الأمريكية بأكملها.

ثانياً: عندما تقدمت إسرائيل بطلب ضمانات القروض منذ حوالي عامين كانت تتوقع أن يهاجر إليها مليون سوفيتي كل عام كما حدث عام ١٩٩٠. ورفض هذا الطلب عندما إمتنعت إسرائيل عن تجميد بناء المستوطنات. ومنذ هذا الوقت بدأ عدد المهاجرين في الانخفاض حتى أنه لم يزد هذا العام على ٣٥ ألف مهاجر. أي أن الهدف من ضمانات القروض قد انتفى.

ولا يتوقع أحد أن يعود عدد المهاجرين إلى الزيادة. ولذلك فإن الموافقة على ضمانات القروض حالياً ماهي إلا موافقة على منح إسرائيل معونة مقنعة بالإضافة إلى المعونة المباشرة التي تحصل عليها إسرائيل سنوياً. وتقدر رسمياً هذه المعونة بثلاثة مليارات دولار ولكنها في الحقيقة تصل إلى مابين خمسة وستة مليارات دولار من الناحية العملية.

ولم يكن ممكناً أن تطلب إسرائيل في وجه معارضة الرأي العام وظروف الركود الاقتصادى الأمريكى قرضاً مباشراً أو منحة جديدة بعشرة مليارات دولار. ومن هنا نشأت فكرة اللجوء إلى نموذج ضمانات القروض.

ثالثاً: تحقق هذه الضمانات لاسرائيل أغراضها حيث أنها تحصل على ضمانات من الخزانة الأمريكية بدفع هذه القروض إذا لم تتمكن إسرائيل من دفعها.

وهذا يمكن إسرائيل من الاقتراض من أسواق المال العالمية. وبدون هذه الضمانات لن تتمكن إسرائيل من الاقتراض وقد حاولت إسرائيل فعلاً اللجوء إلى الحكومات الأوروبية أو أسواق المال العالمية عندما رفضت أمريكا طلبها ولكنها لم تتمكن من الاقتراض. فضلاً عن ذلك فإن شروط هذه القروض وتكلفة خدمتها تكون ميسرة للغاية وبأقل من شروط السوق العادية، ويشمل ذلك سعر فائدة رمزيا وجداول للسداد طويلة الأجل مع فترات سماح مريحة.

وقد أثار بعض الاقتصاديين الشكوك بشأن قدرة إسرائيل على سداد هذه القروض ومنهم أحد كبار بيوت المال العالمية وهو سولون برذرز.

وفى الماضى لم تكن إسرائيل عادة تدفع ديونها إلى أمريكا. وكان الكونغرس يقوم بإلغاء هذه الديون بشكل روتينى وبدون دعاية.

رابعاً: وفى نفس الوقت يحقق نموذج الضمانات مزايا لمؤيدى اسرائيل فى الكونجرس وأهمها هو أن الميزانية الأمريكية الحالية لن تتحمل أعباء المليارات العشرة مليارات دولار، وبالتالي فلن يزداد عجز الميزانية الأمريكية نتيجة لهذا القرار. ومن الناحية الفنية البحتة قرر الخبراء أن الميزانية الحالية ستتحمل احتياطيا فقط لهذه الضمانات. وقدر الخبراء أن الاحتياطى المناسب يجب أن يكون ٩٪ أى أن تتحمل الميزانية الحالية ٩٠٠ مليون دولار. ولكن الادارة الأمريكية قررت خفض هذا الاحتياطى إلى حوالى ٣,٥٪ فقط حتى لا تثير الرأى العام.

أما الميزة الأخرى فإنه لو توقفت اسرائيل - أو امتنعت - عن دفع هذه القروض فى المستقبل فإن الكونجرس الحالى سيتجنب المسؤولية لأنه إذا إتخذ القرار لن يكون موجودا حين تظهر نتائجه. وهذا أسلوب برلمانى معروف يستخدمه الكونجرس لتغطية تحيزه لاسرائيل.

خامساً: وما يؤكد أن هذه الضمانات ما هى إلا معونة مقنعة فإن اسرائيل لم تحمد إنشاء المستوطنات كما اشترطت أمريكا. فعلى الرغم من أنها وافقت على عدم إنشاء حوالى ٦ آلاف مستوطنة مدرجة بالميزانية، إلا أنها ستقوم باستكمال المستوطنات التى بدأت البناء فيها فعلا - مهما كان حجمها - وتبلغ ٩ آلاف مستوطنة جديدة تعد «دفاعية» وليست «أيديولوجية». . أى أن اسرائيل ستبنى ١٥ ألف مستوطنة ستمكن من إيواء ٥٠ ألف مستوطن جديد. . ولما كان عدد

المستوطنين حاليا هو ٥٠ ألفا أيضا فإن اسرائيل بذلك ستتمكن من مضاعفة عدد المستوطنين إلى مائة ألف حسب الاتفاق الأخير ومقابل ذلك ستخصص تكلفة إنشاء هذه المستوطنات من مبلغ العشرة من مليارات دولار.

سادسا: استخدمت اسرائيل نموذج ضمانات القروض بنجاح في الماضي.. فقد حولت ديونها العسكرية لأمريكا وقدرها ٤,٥ مليار دولار إلى ديون تجارية بشروط ميسرة وبضمان الخزانة الأمريكية. ولم تدفع هذه الديون حتى الآن. ومن المهم أن نذكر أن خطة برادى - وزير الخزانة الأمريكى - لحفض ديون العالم الثالث تقوم أيضا على نموذج ضمانات القروض.

ولقد استفادت من خطة برادى حتى الآن تسع دول. ومن المتوقع أن يتزايد استخدام نفس النموذج فى مجالات أخرى، ومنها على سبيل المثال التشريع الحالى الذى يعرف بمقايسة حماية البيئة بالديون والذى يناقش حاليا بالكونجرس.

وفى مقال سابق اقترح الكاتب كيف تستفيد مصر من هذا التشريع.

سابعا: بدأت اسرائيل اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة التغييرات المقبلة فى برنامج المعونة الأمريكية حيث أن ذلك يستدعى تخطيطا طويل الأجل.. فمثلا بدأت ترفع شعار «التعاون» بدلا من «المعونة».. وضمانات القروض هو أحد نماذج هذا التعاون. وتشمل

النماذج الأخرى المشاركات التجارية أو العسكرية أو الحصول على مزايا خاصة لفتح الأسواق الأمريكية أمام الصادرات الاسرائيلية أو دخول أسواق المال العام. وتحاول اسرائيل حاليا عمل اتفاق للتعاون مع دول السوق الأوروبية المشتركة.

لقد نادى بعض الاقتصاديين فى اسرائيل بقطع المعونة الأمريكية حتى ترغم الحكومة الاسرائيلية على القيام بإصلاح الهيكل الاقتصادى مثل بقية بلدان العالم الثالث. وقد سبقت مصر اسرائيل فى اتخاذ بعض الاجراءات لإصلاح هيكلها الاقتصادى. . ويجب أن تشمل هذه الإجراءات الاستعداد للتغيرات المستقبلية فى برنامج المعونة الأمريكية حتى لا نؤخذ على غرة.